الصناعة المالية الإسلامية في فرنسا

1. الصناعة المالية الإسلامية عالميا
2. إشكالية إدراج المالية الإسلامية في القانون الفرنسي
3. مسارات التطبيق
4. العوائق والتحديات
5. الآفاق المستقبلية



- نظام التمويل الإسلامي:البنية العامة للصناعة المالية الاسلامية
- البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية
- مؤشرات وأرقام
- ماذا يمكن أن تقدم هذه الصناعة للنظام الاقتصادي العالمي؟



نظام التمويل الإسلامي

التامين التكافلي

المصرفية الإسلامية

أسواق النقد الإسلامي

أسواق المال الإسلامية

البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية

الصناعة المالية الإسلامية

دوائر الإشراف والرقابة

الرقابة الإشرافية

IFSB

AAOIFI

إصدار المعايير

CIBAFI

تطوير الصناعة

IICRA

التحكيم المصالحة

IRTI

البحوث والتدريب

LMC

رقابة السوق المالية

IIRA

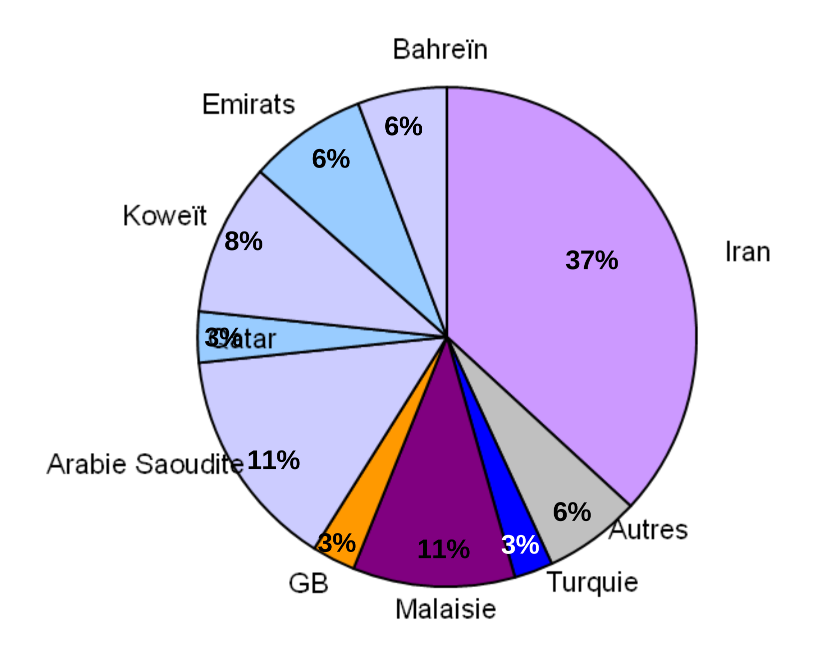
التصنيف

IIFM

السوق المالية الإسلامية الدولية



مؤشرات وأرقام



1 % فقط من الصناعة المالية الدولية

حوالي مليار دولار عام 2010

و4 مليار دولار توقعات لعام 2013

نمو ظاهرة الصكوك ب 85 % منذ عام 2001 وبمعدل 100 مليار سنويا

4. ماذا يمكن أن تقدم هذه الصناعة للنظام الاقتصادي العالمي؟

- دوافع الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية
- مبادئ وأركان المالية الإسلامية
- مبادئ الوسطية المالية الإسلامية في خدمة البشرية

دوافع الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية

توسع الاهتمام بالاقتصاد والتمويل الأخلاقي

تنامي الطلب على المنتجات الإسلامية

احتدام التنافس على الصناعة المالية الإسلامية

الحرص على جذب الرساميل الإسلامية

نجاعة منتجات الصناعة المالية وتفوقها عالميا

مضاعفات الأزمة المالية الراهنة

المبادئ أو الأركان الخمسة للتمويل الإسلامي

1. تحريم الربا،
2. تحريم المْيسر والغرر،
3. تحريم البيوعات والنشاطات المحرمة
4. الاشتراك في الربح والخسارة،
5. إسناد كل تمويل إلى أصل حقيقي

مرتكزات الاقتصادالإسلامي

1. القطاع الربحي:

مرابحة،إجارة،سلم ،إستصناع،مضاربة،مشاركة،مزارعة، مساقاة،مغارسة،جعالة،تورق،صكوك...الخ

2. القطاع الخيري:

زكاة،وقف،صدقات،نفقة،تكافل،قرض حسن الخ...



مثل الطائر تماما يحتاج الاقتصاد إلى جناحين اثنين لتحقيق الإقلاع

Sami Suweilem "Introduction à la finance islamique", ppt transmis à la Banque mondiale par le biais de vidéoconférence

مبادئ الوسطية المالية الإسلامية في خدمة البشرية(1)

1- الحد من الإفراط في المداينات وبيع الديون وتوريقها والتصرف فيها.

2- العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وصيغ التمويل المبني على الدَّيْن غير المرتبط بنمو الثروة.

3- بناء نظام نقدي وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدلاً واستقراراً.

4- استخدام آلية معدل الربح بديلا عن آلية سعر الفائدة.

5- تطوير أدوات وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها، لا المتاجرة بها والمراهنة عليها.

مبادئ الوسطية المالية الإسلامية في خدمة البشرية(2)

6- بناء نظام مالي ومصرفي أكثر كفاءة وعدلاً واستقراراً ومرتبطا بالاقتصاد الحقيقي.

7- نحو آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين مع عدم إلحاق أضرار بالمدينين.

8- تصحيح دور الأسواق المالية ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها.

9- الحوكمة والشفافية في نشاط المؤسسات المالية وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة.

10- تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي والمالي والرقابة على المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن.

2. إشكالية إدراج المالية الإسلامية في القانون الفرنسي

الرأي الأول:

إن نظام العقود القائمة على الثقة هو السبيل الأمثل لإدراج التمويل الإسلامي بفرنسا (فليب ماريني، جيل سان مارك، كريستين لاغارد، منظمة "باريس أوروبلاس").

الرأي الثاني:

إن نظام العقود القائمة على الثقة يكيّف أدوات التمويل الإسلامي على أنها عقود نقل ملكية مؤقتة، وهذا أمر فيه نظر (جورج أفاقي).

3. مسارات التطبيق

- المسار العملي التطبيقي:نشاط المصارف القائمة في مجال تطبيق المنتجات المالية الاسلامية
- المسار التشريعي:التشريعات المواكبة لحركة المصرفية الاسلامية
- المسار الاعلامي:المصرفية الاسلامية في وسائل الاعلام الفرنسية
- المسار العلمي:البحوث والدراسات والاطروحات العلمية في فرنسا
- المسار السياسي:المبادرات السياسية للمسؤولين الفرنسيين لتشجيع المصارف الاسلامية.

المسار العملي التطبيقي:

شروع البنوك الفرنسية في التعامل مع منتجات المالية الاسلامية في نطاق بنوك الاستثمار والجملة:

3 مليار يورو صافي عمليات المرابحة في القطاع العقاري عام 2009

خارج فرنسا جل البنوك الفرنسية تتعامل مع المالية الإسلامية

المحطة الأولى: جويلية 2007

هيئة الأسواق المالية تصدر جملة إجراءات تشجع على التعاطي مع المنتجات المالية الإسلامية:

يمكن لصناديق الاستثمار الفرنسية التعاطي مع مؤشرات مالية إسلامية

كما يمكنها أن تراقب من قبل هيئة شرعية

وتطهير بعض موجوداتها بنسبة 10 في المائة لصلح جهات خيرية

يمكن أيضا التعامل بالصكوك الإسلامية

المحطة الثانية: فيفري 2007

إدراج نظام العقود القائمة على الثقة في القانون الفرنسي

رقم 2007-211 وبالخصوص عبر المواد 2011-2031 (الجريدة الرسمية 21/2/2007م).

إثر المشروع الذي قدمه فليب ماريني عضو مجلس الشيوخ.

"**يمكن لنظام العقود القائمة على الثقة أن يساند أي عملية تمويل إسلامية**"

المحامي جيل سان مارك، محاضرة عنوانها "التمويل الإسلامي والقانون الفرنسي"، مجلس الشيوخ الفرنسي، طاولة حوار عن التمويل الإسلامي

المحطة الثالثة: ديسمبر 2008

إعلان وزيرة الاقتصاد كريستين لاغارد بداية المشاورة بخصوص التعديلات التشريعية الخاصة بنظام العقود القائمة على الثقة ليتسنى استخدامه من قبل التمويل الإسلامي.

المحطة الرابعة: جويلية 2009

تقرير منظمة "**باريس أوروبلاس**" المكلفة بتعزيز تنافسية النظام المالي الفرنسي:

"إن التفكير الذي أجري في فرنسا حول إدراج التمويل الإسلامي أدى إلى نتيجة مؤداها أن نظام العقود القائمة على الثقة هو السبيل الأمثل لذلك سواء في مجال التمويل المهيكل (لاسيما المرابحة) أو في إصدار الصكوك".

Paris Europlace (2009), ***L'environnement juridique de la Place financière de Paris: les principales réformes 2008-2009*****, p. 35.**

المحطة الخامسة: تصويت البرلمان الفرنسي على إدراج التمويل الإسلامي عبر نظام العقود القائمة على الثقة

17 سبتمبر 2009:

البرلمان الفرنسي يصوت على إدراج مبادئ التمويل الإسلامي في نظام العقود القائمة على الثقة لإصدار الصكوك الإسلامية.

19 سبتمبر 2009:

الحزب الاشتراكي يقدم للمجلس الدستوري الأعلى طعن بخصوص هذا التصويت.

المحطة السادسة: إلغاء المجلس الدستوري الأعلى للتصويت

14 أكتوبر 2009م:

المجلس الدستوري الأعلى يلغي المادة 16 المكملة للمادة 2011 من القانون المدني التي تنص على إدراج التمويل الإسلامي عبر نظام العقود القائمة على الثقة بحجة عدم علاقتها بقانون تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطروح.



المحطة السابعة:

فرنسا لا زالت عازمة على استقبال التمويل الإسلامي على أراضيها

3 نوفمبر 2009:

وزيرة الاقتصاد كريستين لاغارد تعلن أن فرنسا لا زالت عازمة على استقبال التمويل الإسلامي على أراضيها.

المحطة الثامنة: تشكيل لجنة المالية الاسلامية بوزارة الاقتصاد والمالية

تعيين تياري ديسو رئيسا للجنة المالية الاسلامية

تعزيز اللجنة بأطراف متعددة من بنوك ومحامين واخصائي ضريبة وهيئات شرعية

مهمة اللجنة العمل على ايجاد الاطار الضريبي الملائم لتطبيق المنجات المالية الاسلامية

المحطة التاسعة: اصدار لوائح ضريبية خاصة بالمالية الاسلامي

- الإجارة المنتهية بالتمليك
- المرابحة التمويلية
- الاستصناع
- الصكوك

المحطة العاشرة: تذليل الصعوبات امام إصدار الصكوك

اعداد اول مشروع لصك اسلامي بالسوق الفرنسية والتباحث مع هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية بالبحرين للمصادقة عليه

المحطة الحادية عشرة: ترجمة المعايير الشرعية

الانتهاء من ترجمة 41 معيار شرعي بالتعاون بين منظمة باريس اوروبلاس والكوفيس(المجلس الفرنسي للمالية الاسلامية)

REGIME APPLICABLE AUX OPERATIONS DE MURABAHA

BULLETIN OFFICIEL DES IMPÔTS

N° 78 DU 24 AOÛT 2010

DIRECTION GÉNÉRALE DES FINANCES PUBLIQUES

4 FE/S1/10

INSTRUCTION DU 23 JUILLET 2010

IMPOT SUR LE REVENU (IR). IMPOT SUR LES SOCIETES (IS). TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE (TVA). DROITS

D'ENREGISTREMENT. CONTRIBUTION ECONOMIQUE TERRITORIALE (CET). REGIME APPLICABLE AUX OPERATIONS

DE MURABAHA

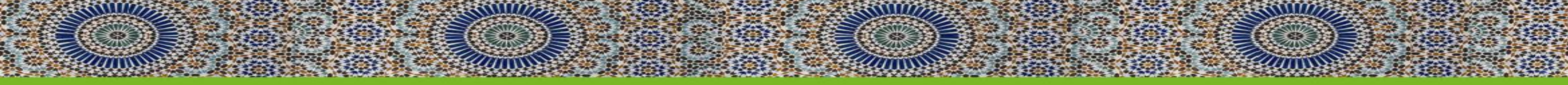
NOR : ECE L 10 00001 J

Bureaux A, B1, B2, C2, D1 et D2

PRESENTAT I O N

La présente instruction a pour objet de préciser le régime fiscal applicable à un des principaux outils de la finance islamique : l'opération de murabaha avec ordre d'achat, à laquelle s'ajoutent les opérations de tawarruq (opérations de financement réalisées au travers d'une opération de murabaha) et de dépôt rémunéré par une opération de murabaha.

La murabaha avec ordre d'achat est ici un contrat de financement aux termes duquel un client demande explicitement à un Financier de financer l'achat d'un actif déterminé ou d'un portefeuille d'actifs déterminés, en réalisant en particulier deux transferts successifs de propriété se présentant de la manière suivante : un vendeur vend l'actif à un Financier qui le revend à un Client moyennant un prix payable à tempérament, supérieur au prix d'acquisition à hauteur d'un Profit.



REGIME APPLICABLE AUX OPERATIONS DE MURABAHA

INTRODUCTION

Section 1 : Caractéristiques des opérations de murabaha avec ordre d'achat

I. Présentation générale des opérations

II. Caractéristiques de l'opération de murabaha avec ordre d'achat

Section 2 : Principes de prise en compte des caractéristiques de ces opérations dans la détermination de l'imposition applicable

Section 3 : Traitement fiscal des opérations de murabaha avec ordre d'achat

Section 4 : Régime applicable aux opérations de tawarruq (opérations de financement réalisées au travers d'une opération de murabaha)

I. Caractéristiques des opérations de tawarruq

II. Régime applicable aux opérations de tawarruq

Section 5 : Régime applicable aux opérations de dépôt rémunéré par une opération de murabaha (murabaha inversée)

I. Caractéristiques des opérations de dépôt rémunéré par une opération de murabaha

II. Régime applicable aux opérations de dépôt rémunéré par une opération de murabaha

Section 6 : Entrée en vigueur

المسار الإعلامي

- تقرير مؤسسة سيكير فينانس بعنوان:المالية الإسلامية على الطريقة الفرنسية:محرك للاقتصاد وبديل أخلاقي
- مجلس الشيوخ الفرنسي: "دمج التمويل الإسلامي في النظام المالي الشامل .ما هي الرهانات الفرنسية؟"
- تشالينجز"بوفيس فانسون" (البابا أو القرآن)
- "لوجورنال د فينانس:رولان لاسكين :"هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟"
- كتاب "المالية الإسلامية: هل تكون حلا للازمة؟"

المسار السياسي

الرئيس الفرنسي ووزيرة ماليته كريستين لاغارد:

جعل باريس مركزا رئيسيا للمالية الإسلامية

المسار العلمي

جامعة ستزازبورغ/جامعة باريس دوفين/

جامعة السوربون/جامعة ليل/جامعة رانس/

معاهد حرة متعددة تدرس المالية الاسلامية باشكال مختلفة

المسار التشريعي

- مستوى التشريع الفعلي أي إسناد التراخيص
- مستوى التهيؤ للتشريع وإعداد القوانين
- مستوى التفكير والتمهيد لخوض التجربة

4. العوائق والتحديات

- التكيُّف مع البيئة الفرنسية والأوروبية بتعقيداتها المختلفة
- الجهل بمبادئ الصيرفة الإسلامية عند الكثيرين
- تحدي الرقابة الشرعية :غياب فقه التجربة فرنسيا
- التنافسية الكبيرة مع المصارف التقليدية
- القدرة على تحمل المخاطر من خلال الكفاءة المالية
- العناصر البشرية المؤهلة

5. الآفاق المستقبلية

الباحثة الايطالية لوريتا نابوليوني في كتابها "اقتصاد ابن آوى" ذكرت أن"المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك التقليدية أي الغربية وكذلك تصريحات ومواقف وتقارير عدة أوروبية أخرى

المطلوب إسلاميا:

- عدم الاقتصار على التصفيق باهتمام الغرب بالتمويل الإسلامي.
- تجنب الاكتفاء بالقول أن الغرب يسعى من خلال التمويل الإسلامي إلى الاستحواذ على مدخرات المسلمين
- الانخراط الايجابي من خلال الفهم والدعم والتطبيق.

شكرا على حسن الإنتباه

سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى
يتبين لهم أنه الحق
فصلت الآية 53.